أهمية الإصلاحات الاقتصادية

وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر

أ. عمر شريف(*)

مقدمة:

لقد اعتمدت الجزائر سياسة الصناعة الثقيلة لعقدين من الزمن تقريبًا، وقد نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذا لا يعني أن السياسات السابقة للإصلاحات لم تنجز شيئًا للاقتصاد الجزائري. ولكن في الحقيقة هناك إنجازات في مجال توسيع الطاقة الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية مهمة وغيرها.

مع انخفاض أسعار البترول سنة ١٩٨٦ (الصدمة البترولية) بدأت الجزائر تعاني أكثر من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وتزايد العجز في ميزانية الدولة، وكذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدمتها ومعدل التضخم، وتناقص معدل البطالة.

ولقد لعبت العوامل الخارجية دورًا رئيسًا في هذه الاختلالات لأن الاقتصاد الجزائري يتصف بالتبعية للخارج من حيث الصادرات والواردات.

وللحد من هذه المشاكل الاقتصادية، لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ذاتية أولاً، ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ثانيًا لتطبيق برنامجي -

---

(*) كلية الاقتصاد - جامعة باتنة - الجزائر.

التكييف والتعديل الهيكلى -. وهذا من أجل إعادة التوازن الاقتصادى الكلى لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات أولا، ثم تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والسعى لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، وتأهيل الاقتصاد الوطنى بالشكل الذى يجعله أكثر قدرة على مسايرة متطلبات البيئة المحلية والخارجية، ومسايرة المتغيرات الاقتصادية العالمية من أجل الاندماج أكثر فى السوق العالمى بأقل تكلفة ممكنة.

ومنه نتبنى الإشكالية التالية:

ما دور الاصطلاحات الاقتصادية فى تفعيل التنمية بالجزائر ؟

عليه يتمحور حل الإشكالية حول النقاط التالية:

أولاً : الإصلاحات الاقتصادية ومضمون الإجراءات العملية لها.

ثانيًا : الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الجزائرى.

ثالثًا : التحديات التى تواجه طرق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى.

رابعًا: الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلى على الاقتصاد الجزائرى.

أولاً- الإصلاحات الاقتصادية ومضمون الإجراءات العملية لها:

إن الجزائر وفى بداية التسعينيات كانت تنتهج ما يسمى بالنهج الاشتراكى والاعتماد بصورة كبيرة على القطاع العام وعلى التخطيط المركزى، ولكن مع انهيار الاشتراكية وفشلها أدى إلى تراجع الاقتصاد الجزائرى، ودخلت فى حلقة مفرغة ووصلت إلى طريق مسدود، ناهيك عن تصاعد أزمة المديونية، أضف إلى ذلك انخفاض أسعار النفط منذ ١٩٨٦، وتقليص الدخل من العملة الصعبة وبالتالى العجز فى تمويل التنمية الاقتصادية،

ودخولها فى أزمة حادة داخلية وخارجية. كذلك تزامنت هذه الفترة مع التغيرات التى أحدثت فى العالم، وبروز خاصية أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعيها إلى اعتماد كل دول العالم على نهج قوى السوق فى التنمية.

وعليه من أجل مواجهة هذه الصدمات الداخلية والخارجية لا بد للجزائر من تطبيق سياسيات إصلاحية ذاتية، ومدعمة من المؤسسات المالية الدولية.حيث اتضح أن سبب اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية هو تصحيح الوضع القائم والمتمثل فى المشكلات والمعوقات التى يعانى منها الاقتصاد الجزائرى، ويتعرض فى نفس الوقت إلى تحديات خارجية لا بد من مواجهتها، وفى نفس الوقت معالجة المعوقات الاقتصادية الأكثر إلحاحًا.

فيمَ تتمثل هذه المشاكل والتحديات الاقتصادية ؟

١ ـ وضعية الاقتصاد فى الجزائر: لقد حقق الاقتصاد الجزائرى إنجازات هامة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى تمثلت فى بناء قاعدة صناعية قوية، والقيام بمجهود كبير فى مجال بناء السدود واستصلاح الأراضى وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء، وتوفير الغاز فى الريف كما فى المدن، وجهود كبيرة فى نشر التعليم فى كافة أنحاء البلاد وفى تقديم الخدمات الصحية المجانية.

لكن الاقتصاد الجزائرى يعانى اليوم من مشاكل جوهرية عديدة أهمها ما يلى:

- النمو غير المستدام للاقتصاد المعتمد اعتمادًا كبيرًا على أموال النفط التى تخضع لهزات فى السوق العالمية.
- معدلات نمو سكانية عالية تدفع بإعداد هائلة سنويا إلى سوق العمل.
- بطالة عالية وتزايد فى الفقر.

- وجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادى مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل، وقطاع خاص صغير متفتت، يفتقد إلى الديناميكية اللازمة، بمعنى قطاع عام غير مسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.
- وجود نظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية لا يتيح الفرصة للمنافسة، وبالتالى يساهم فى رفع التكلفة وتبنى الإنتاجية ومن الصعب بمكان دمج منتجات هذه الصناعة فى السوق العالمية.
- قصور فى المعرفة والقدرات العلمية وفى القدرات التكنولوجية مترافقا مع تدنى الخبرات البشرية، مما يؤدى إلى ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.
- غياب القطاع المصرفى المتطور.
- غياب المناطق الصناعية المتطورة.
- قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحى بعدم وجود صناعات تصديرية.
- وجود نقص فى هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

وهكذا فإن هذه المشاكل الاقتصادية تولدت عنها اختلالات فى الاقتصاد الجزائرى سواء على المستوى الداخلى أم على المستوى الخارجى.

٢- التحديات الاقتصادية الخارجية: يتعرض الاقتصاد الجزائرى لتحديات خارجية تفرض عليه العمل المكثف والسريع لزيادة قدرته التنافسية فى الأسواق الداخلية والخارجية، وهذه التحديات هى:

- النظام الاقتصادى العالمى الجديد المسمى بتحرير كل من التجارة العالمية وتدفق رءوس الأموال الخاصة بين الدول الذى يشكل تهديدًا للعديد من الدول النامية، وخاصة تلك المنغلقة على نفسها.

- الشراكة العربية - العربية والشراكة الأوروبية المتوسطية، وهى الشركات التى ستسهل دخول الجزائر فى نظام العولمة، لكن ستفرض عليها تحديات خاصة تشابه من حيث الجوهر تحديات نظام العولمة.
- التحول إلى اقتصاد السوق، الذى أسهمت وسائل الإعلام المختلفة مع المنظمات العالمية، مع ضغوط الأزمة الاقتصادية فى إشاعة ثقافة حرية السوق، والترويج للفكر الليبرالى الاقتصادى الجديد الذى يقوم آليات السوق كبديل عن التخطيط والتوجيه المركزى الذى تتولاه الدولة، كما تمت الدعوة لإقصاء الدولة عن التدخل فى الشئون الاقتصادية، والاتجاه نحو الخصخصة بالنسبة لكل بلدان العالم(١).
- فرض صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على الدول النامية إحداث إصلاحات اقتصادية معينة، كشرط من أجل الحصول على موافقتها بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المعروفة بسياسات "التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلي" تحت وطأة أزمتها الاقتصادية، وبهدف الحصول على تسهيلات اقتصادية ومالية تساعدها على تصحيح الخلل فى هياكلها الاقتصادية(٢).

من الدراسة السابقة، يتضح أن الإصلاحات الاقتصادية ترمى إلى إحداث الاستقرار الاقتصادى الكلى، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية مع خلق بيئة إنتاجية تعمل على خلق القدرة التنافسية الدولية للصناعة المحلية، تساعد على التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير بالاعتماد على الصناعات التصديرية ذات الميزة التنافسية العالية، لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والاندماج فى الاقتصاد العالمى بأقل تكلفة، واقتسام المكاسب فى السوق الدولية.

وكنتيجة لذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر تهدف بالضرورة إلى التأثير فى تلك العوامل التى سببت الأزمة، والمتمثلة أساسًا فى اعتقادنا فيما يلى:

أ - إلغاء أسلوب التخطيط المركزى فى توزيع الاستثمارات بين الفروع الإنتاجية المختلفة وتعويضه بأسلوب التخطيط التأشيرى، بمعنى أن يكون تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بصورة غير مباشرة، عن طريق رسم السياسات الاقتصادية والمالية على النحو الذى يؤثر فى حوافز الأفراد ومواقعهم، ويدفع الاقتصاد القومى نحو الأهداف التى تتفق ومتطلبات التنمية. ويترتب على الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى اتساع العمليات التى تعمل فيها آليات السوق وانكماش العمل البيروقراطى[٣].

ب- إعادة النظر فى القطاع العام باعتباره لعب دورًا مهمًا فى أزمة الجزائر الاقتصادية، والعمل على إصلاحه فى ضوء التطورات التى يشهدها الاقتصاد العالمى خلال السنوات الأخيرة، فقد رأينا العالم الاشتراكى قد اجتاحته موجة إصلاحية عارمة[٤]، ونفس الشيء حدث فى الجزائر، حيث التجربة التنموية التى دامت ما يقرب من عشرين سنة والمبنية على القطاع العام والتخطيط المركزى، وقد أدت إلى أزمة خانقة من بطالة وعدم الاستقرار السعرى وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، واختلالات فى الهيكل الاقتصادى وتراكم المديونية الخارجية وفشل فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وبالتالى لا بد من إعادة النظر فى القطاع العام وإصلاحه حسبما تقتضيه الظروف الحالية سواء الداخلية أو الخارجية.

ثانيًا- الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الجزائرى:

إن الإصلاحات الاقتصادية أحيانا تتم دون اتفاق مع أى هيئة دولية، حيث تلجأ الدولة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير واستعمال أدوات معينة لتنفيذ سياسيات الإصلاح الاقتصادى بالاعتماد على الذات دون إبرام أى اتفاقيات كتمهيد لها. وتمثل بداية الثمانينيات أولى الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر بالاعتماد على الوسائل الذاتية، نظرًا لتوسيع القطاع العام من جهة وضخامة

المؤسسات الوطنية من جهة ثانية، مما جعل من الصعوبة بمكان السيطرة عليها وإدارتها إدارة حسنة.

وهكذا فإن الإجراءات والأدوات العملية للإصلاحات الذاتية فى الجزائر يمكن تناولها من عدة جوانب - وهى تعتبر فى اعتقادنا تمهيدًا للإصلاحات الواسعة النطاق والمدعومة من طرف الصندوق والبنك الدوليين - متمثلة فيما يلى:

١ - إعادة هيكلة المؤسسات:

الحقيقة أن التدابير التنظيمية المتخذة، خلال المخطط الخماسى الأول والمتمثلة فى إعادة هيكلة المؤسسات تهدف إلى رفع مستوى التسيير، وتحسين معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الصناعى. وفى اعتقاد الساهرين على تطبيق إعادة الهيكلة، إن سوء التسيير وعدم التحكم فى الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة، وتشغيلها بطاقة إنتاجية متدنية يرجع إلى ضخامة هذه المؤسسات، وبالتالى يجب تفكيكها وتقسيمها إلى وحدات صغيرة، بمعنى تقويمها لتسهيل أمور تسييرها، وجعلها مختصة أساسًا بوظيفتها الإنتاجية التى هى الهدف من وجودها[٥].

وهكذا أعيدت هيكلة المؤسسات بين ١٩٨٠-١٩٨٤ لتحريرها من الضغوط الهيكلية - التى عرفت بها فى الماضى - ومن ظواهر أخرى مثل: البيروقراطية والتدخلات الخارجية التى نمت حولها وشوهت تسييرها. بمعنى أنه يجب إعطاء المؤسسة قانونًا أساسيًا ووسائل عمل تجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، وكذلك تتيح لها إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجارى الذى يحملها مسؤولية السوق سلبًا أو إيجابًا، وتعمل وفق اقتصاد السوق[٦].

كما أن إعادة هيكلة شركات القطاع العام لا يعنى جانب البنية العضوية

فقط إنما أيضًا يشمل إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات من أجل تحسين المردودية المالية العمومية.

وفى هذا السياق فقد صدر مرسوم ٢٤١/٨٠ المؤرخ فى ٤ أكتوبر ١٩٨٠[٧] والذى يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، وتمثلت هذه العملية فى تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة، وتم تقسيمها حسب التخصص إلى مؤسسات أصغر حجما. وتمخض عن هذا العمل رفع المؤسسات التابعة للدولة من ١٥٠ مؤسسة وطنية عام ١٩٨٠ إلى ٤٨٠ مؤسسة عام ١٩٨٤، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى ٥٠٤ مؤسسة ولائية و ١٠٧٩ مؤسسة بلدية[٨]، وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزاة، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل فى الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلانى للكفاءات والموارد المالية. لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية[٩]:

- التخصيص.
- التقسيم الجغرافى.
- التقسيم حسب وجود المركز الرئيس.

وهذا التقسيم كلف الدولة ٤٨ مليار دينار أى حوالى ٩ مليارات دولار.

ولقد فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حديثًا، ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادى. ففى سنة ١٩٨١ تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية، وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالى الذى تأتى منه المؤسسات العمومية التى اقترحت مخططًا نموذجيًا للتسوية قصيرًا ومتوسط الأجل، حيث كلف البنك الجزائرى للتنمية (BAD) بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات تهدف عمومًا إلى ما يلى[١٠]:

- تحقيق التطهير المالى للمؤسسات.
- عمل المؤسسة العمومية بالحساب الاقتصادى بدلاً من الحساب الاجتماعى.
- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية.
- استعمال محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات التى تنتجها المؤسسات بدلاً من الاعتماد على الدولة فى وضع أسعار دون حساب التكلفة.
- توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم وتقييم نتائج تطبيق هذه السياسة. إن إعادة الهيكلة التى هى مصاريف إدارية متعلقة بالتجهيز الإدارى وليست مصاريف إنتاجية، وترتب عن كل ذلك أضعاف قدرتها الإنتاجية واختلال توازنها المالى من جديد.

وهكذا تراكمت المشاكل المختلفة للمؤسسات العمومية المهيكلة، وأفرزت أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبلغت ذروتها مع انهيار أسعار النفط سنة ١٩٨٦ التى نتج عنها نقص فى المواد المالية الخارجية الناجمة عن العجز المتراكم فى الميزان التجارى، بسبب أخطاء إعادة تنظيم الاقتصاد الوطنى وانهيار أسعار المحروقات فى الأسواق الدولية.

ولقد كان لأحداث أكتوبر ١٩٨٨ دور فى التعجيل باتخاذ الإجراءات وتدابير أخرى من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطنى فى اتجاه الحرية الاقتصادية والخصخصة.

٢ ـ استقلالية المؤسسات:

إن الأزمة الاقتصادية التى شهدتها الجزائر ابتداء من ١٩٨٦، حتمت عليها إحداث تحولات جذرية فى الاقتصاد الوطنى، وإعادة تنظيمه لتعزيز

اقتصاد السوق ومساهمة أكبر للقطاع الخاص فيه، لكون الدولة عاجزة عن تمويل المؤسسات الوطنية، وبالتالى لا بد من استقلاليتها عن الوصاية واعتمادها على نفسها فى التمويل وفى تسيير شؤونها المختلفة؛ لأن هذه الأزمة نتجت عنها اختلالات كبرى(١١).

- خلل فى استراتيجيات التنمية، حيث اعتمد على القطاع العام، وهمش دور القطاع الخاص.
- خلل فى تسيير التجارة الخارجية من حيث الصادرات، حيث تعتمد وبنسبة تفوق ٩٥٪ على المحروقات وعدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على الواردات فى كثير من المجالات قد كرس صورة للتبعية بنسبة كبيرة.
- خلل فى تسيير التنمية الذى لم يحقق تنمية على كل المستويات بل كانت كل مرحلة تعتمد على جانب معين مع إهمال بقية الجوانب.

ومن هذا المنطلق لا بد للمؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة، أن تقوم بالدور القيادى فى خلق الفوائض الاقتصادية، وتوفير الوسائل المادية والمالية لتمويل التنمية، وضمان مواصلاتها وتعويض الدولة فى ذلك، لكون أن هذه المرحلة شحت فيها الموارد المالية، وعجزت عن تمويل المؤسسات العمومية.

وعليه فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية أن لها أن تعتمد على نفسها دون الحاجة إلى الوصاية، وأن تغطى عجزها المالى أو تملى عليها قراراتها، بل العكس إن تدخل الدولة فى شؤونها لفترة طويلة قد عرقل تسييرها، وفرض عليها ضغوطات بيروقراطية حالت دون الارتقاء بالتسيير الاقتصادى إلى مستوى الفعالية اللازمة، وخلق قدرة تنافسية محليًا وخارجيًا.

وفى هذا الإطار نجد أن الميثاق الوطنى لسنة ١٩٨٦ رسم الإطار الذى

تندرج فيه قضية استقلالية المؤسسة، حيث جاء فى إحدى فقراته: "يجب منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أم على مستوى مساهماتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق تحكم أفضل فى قواعد التسيير"[١٢].

ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونًا أساسيًا ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقتها الذاتية. كما تتيح الاستقلالية للمؤسسات إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجارى[١٣].

وحسب قانون ٨٨-١ فإن المؤسسة الاقتصادية العمومية شخص معنوى لها قانون خاص بشركة الأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة، لها رأسمال اجتماعى واستقلالية مالية، وتعمل وفق قواعد القانون التجارى بحكم العلاقات التعاقدية التى تستلزمها الاستقلالية، كما أن هذه الأخيرة ستعطى للمؤسسة العمومية مجالاً جديدًا للمناورة والتحرك، وتصبح وحدة نشاط حية وأداة ديناميكية فعالة تستعمل الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لها استعمالاً أمثل فى خلق وتوسيع الثروات الوطنية، وتحقق أهدافها فى ظل الأهداف العامة للخطة الوطنية التنموية الشاملة[١٤].

انطلاقًا من هذا يبدو أن الهدف من استقلالية المؤسسة هو جعلها قادرة على تلبية حاجات السوق بالمنتجات المختلفة من أجل خلق مصدر التراكم للاستثمارات الممولة ذاتيًا. كما يجب على المؤسسة أن تنطلق من مبدأ المردودية المالية أى بالاعتماد على الحساب الاقتصادى أولاً، وخلق قدرة تنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لمنتجاتها - لتجد مكانتها فى الأسواق الداخلية والخارجية، وتوفر النقد الأجنبى لها، مما سينعكس هذا على المساهمة فى تطوير الاقتصاد الوطنى ورفع المستوى المعاشى للسكان، وخلق مناصب شغل جديدة وزيادة القيمة المضافة الوطنية، والاندماج بسهولة فى الاقتصاد العالمى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية انتقال المؤسسة العمومية إلى الاستقلالية شهدت انحرافا كبيرا فى تطبيق القوانين الخاصة بها فى الميدان من جهة، ومن جهة أخرى كون هذه العملية تمت فى فترة عرف خلالها الاقتصاد الوطنى جملة من الصعوبات، مثل:

- تصاعد ظهور التضخم بشدة.
- ندرة فى الموارد المالية.
- بداية ظهور اضطرابات فى المحيط الاجتماعى وعلاقات العمل.

وعلى الرغم من الأموال الباهظة المقدمة من طرف الدولة للقيام بعملية التطهير المالى للمؤسسات، حيث وصلت فى مراحل لاحقة عند نهاية ١٩٩٦ مقدار ١٠٧٦ مليار دينار، فإن هذه الأموال المنفقة تمت بدون مقابل حقيقى حيث لم تساهم لا فى تحسين تقنيات التسيير، ولا فى زيادة مستويات الإنتاج والتصدير[١٥].

وهذه الوضعية أرغمت المؤسسات العمومية الاقتصادية على مواصلة الإصلاحات والدخول بالتدريج فى حلقات أخرى منها: إنشاء صناديق المساهمة، ثم الشركات القابضة العمومية، وأخيرًا الخصخصة كحلقة أخيرة من حلقات الإصلاح الاقتصادى فى المؤسسة العمومية[١٦]. إن استقلالية المؤسسة فى الأخير ليست سوى حلقة من حلقات الإصلاح التى تعنى كذلك النقد والقرض، وتوجيه الاستثمارات والأسعار والتجارة الخارجية. التى شرعت الجزائر فى تنفيذها بعد إصدار النصوص التشريعية اللازمة لذلك.

٣- الإصلاح المالى والنقدى فى الجزائر:

استجابة لتطوير وتزايد متطلبات الاقتصاد الوطنى من التمويل، كان من الضرورى تحويل النظام المالى من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورًا نشيطًا فى تعبئة الموارد وتخصيصها.

بمعنى لا بد من إصلاح مالى ونقدى لمواكبة الإصلاحات الجارية فى القطاعات الأخرى.

فأول الإجراءات التى قامت بها الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة الإجراءات التى كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادى: مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكى جديد والخاص بقانون رقم ٨٦-١٢ المؤرخ فى ١٩ أغسطس ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك والقروض. والذى يهدف إلى إصلاح جذرى للمنظومة المصرفية، محددًا بوضوح دور البنك المركزى والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفى.كما تم إعادة الاعتبار لدور السياسة النقدية وأهميتها فى تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة ومرافقتها تماشيًا مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية[١٧].

كما تم إقرار تقليص دور الخزينة المتعاظم فى تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفى فى توفير الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

أ - الإصلاح المالى لسنة ١٩٨٨:

نظرا للنقائص والعيوب المتعلقة بقانون ١٩٨٦، اتضح أنه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطع التكيف مع الإصلاحات التى قامت بها السلطات الجزائرية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهى للمؤسسات فى ١٩٨٨. ولذا تم تعديله بالقانون ٦/٨٨ المؤرخ فى ١٩٨٨/١/١٢ الذى أقر استقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الآتى[١٨]:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك فى إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

- اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي. وبالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية والمردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية، أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وبما أن الجزائر مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة. لذلك واصلت الجزائر في إصلاحاتها الاقتصادية والمالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة ١٩٨٩، بهدف زيادة فعالية نشاطها، ورفع مردوديتها. كما تم اتخاذ قرار في ١٩٨٧ بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل للاقتصاد، بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية فقط[١٩].

وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٧ اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة: وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي، والسماح للمؤسسات المالية بان تتعامل في مجالات مختلفة.

ب- قانون القرض والنقد (١٩٩٠):

في إطار تحديث وإصلاح النظام المصرفي، تمت المصادقة على قانون ٩٠-١٠ المتعلق بالنقد والقرض، ويعتبر أهم حدث ميز النظام المصرفي والمالي ابتداء من ١٩٩٠[٢٠]. والذي وضع النظام المصرفي والمالي في

الجزائر على مسار تطور جديد تميز بتغيرات جذرية فى تنظيم النشاط المصرفى، ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور النقد والسياسية النقدية.

ويهدف هذا القانون عمومًا إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية، وجعل البنوك فى خدمتها. بمعنى يجب على القطاع المالى أن يلعب دورًا نشيطًا فى تعبئة الموارد المالية وتخصيصها. ويتم هذا التحول وفق ما يلى:

- جعل أدوات السياسة النقدية تتماشى وفق قواعد السوق.
- تحرير أسعار الفائدة.
- التحرير التدريجى لمعاملات الحساب الجارى والرأسمالى.
- اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.
- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (البورصة).

وأولى بوادر التحول بالنسبة للنظام المصرفى بدأت فى عام ١٩٩٠ بعد إصدار قانون النقد والقرض الذى نص على ما يلى[٢١]:

١- منح البنك المركزى استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وفى هذا الإطار يلاحظ أنه أجريت إعادة تنظيم إدارية على البنك المركزى حتى يقوم بمهامه الجديدة بدون بيروقراطية وسمى "بنك الجزائر".

٢- إنشاء مجلس النقد والائتمان، والذى يمثل السلطة النقدية فى الجزائر وهو المسئول على وضع وصياغة سياسات الائتمان، والنقد الأجنبى والدين الخارجى، والسياسة النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم نواب المحافظ الثلاثة، بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين من الحكومة.

٣- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالى.

٤- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان، وإعادة التمويل من البنك المركزى.

٥- إن الدخول فى اقتصاد السوق وتحرير النشاط الاقتصادى تحولٌ لا يخص فقط الميكانيزمات الداخلية للدولة (الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة،...)، وإنما يخص أيضًا ميكانيزمات خارجية كتحريك رءوس الأموال والتجارة الخارجية، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وفى هذا السياق يلاحظ أن قانون النقد والقرض قد فتح أبواب الاقتصاد الجزائرى أمام المستثمر الأجنبى، وهذا بهدف الارتقاء وزيادة حجم الإنتاج وتنويع المنتجات، وتوسيع الاستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية.

كما أن هذا القانون قد أقر تحرير سعر الفائدة وتحويلها إلى معدل فائدة حقيقى موجب، وهذا بإيجاد مرونة نسبية فى تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

وهذا سيؤدى إلى إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة فى تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليته، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادى[٢٢].

وأيضًا هذا القانون سمح بتنوع المحيط المصرفى الوطنى بانفتاحه على بنوك خاصة جديدة وطنية وأجنبية.

إذًا يبدو أن قانون النقد والقرض لعام ١٩٩٠ قد أعطى لبنك الجزائر مسؤولية الاهتمام بالسياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفى، وألغى التمويل المباشر من الخزينة لاستثمارات المؤسسات العامة الجيدة.

وهكذا فبصدور النصوص القانونية لعام ١٩٨٨ المتعلقة باستقلالية

المؤسسات العمومية، وكذا قانون النقد والقرض لسنة ١٩٩٠، أصبحت البنوك مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة، تخضع كباقى المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلى معيار المردودية، وذلك فى إطار احترام قواعد التسيير المحدد من طرف البنك المركزى الذى له صلاحية المراقبة على البنوك التجارية.

وعمومًا فإن الإجراءات السابقة الذكر الخاصة بقانون النقد والقرض وإصلاح الجهاز المصرفى عمومًا ستعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية من البنوك للمؤسسات الصناعية للسير قدمًا نحو اقتصاد السوق والمنافسة، كما سيشجع على إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم قروض لها، ويمكن أن تحول منتجاتها إلى السوق الخارجية، وبالتالى إنشاء صناعات تصديرية وفق المعايير الدولية.

ثالثًا- التحديات التى تواجه طرق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى:

بعد فشل المحاولات الأولى للجزائر فى عملية التكيف الهيكلى فى القضاء على الاختلالات، ووضع الاقتصاد على مسار النمو القابل للاستمرار، وعرفت الصناعات التحويلية ركودًا، وانخفض الإنتاج فى جل القطاعات تقريبا، وبلغ معدل النمو السنوى فى الفترة المتراوحة بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ حوالى -١,٦٪ إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادى الكلى، حيث وصل العجز فى الميزانية إلى ١٣,٧٪ من الناتج المحلى سنة ١٩٨٨ نتيجة لعدم تمكن التخفيضات فى الإنفاق الحكومى من تعويض انخفاض الإيرادات.

وهذا ما جعل الدولة تلجأ إلى طريقتين لسد العجز فى غياب سوق مالية:

- قامت بالإصدار النقدى الجديد دون غطاء.
- اللجوء إلى الإقراض من الخارج مما عمق تراكم الديون الخارجية التى بلغت أكثر من ٣٤ مليار، وهذا أدى بطبيعته إلى تعميق العجز فى ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى

حوالى ٧٣٪ وفى المقابل ارتفع التضخم إلى ٢٩٪ سنة ١٩٩٤، أما نسبة البطالة التى بلغت فى سنة ١٩٨٧ إلى ١٧٪ فقد ارتفعت عام ١٩٩٦ إلى ٢٧٪[٢٣]. كما أن الديون العمومية كانت تمثل فى عام ١٩٩٣ ، ٩٩٪ من المنتوج الداخلى الخام[٢٤].

وعليه لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتدعيمها فى إصلاح الوضع الاقتصادى القائم.

١- اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات الدولية:

وفى هذا الإطار يلاحظ أن التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات المدعومة بالمراحل التالية:

أ - الاتفاقية الأولى STAND-BY1 (٣٠ مايو ١٩٨٩):

أبرمت الجزائر أول اتفاق (STAND-BY1) مع صندوق النقد الدولى فى ٣٠ مايو ١٩٨٩ والتزمت بتحقيق الشروط التالية[٢٥]:

- اتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدًا.
- تقليص العجز فى الميزانية العامة.
- متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار).
- العمل على بداية تحرير الأسعار.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية وملحقاتها تدعم طرح صندوق النقد الدولى فى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائرى.

فبدأت خلال عام ١٩٨٩ أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزى للنقد الأجنبى، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب فى

تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى، حيث تم تقليص تشكيلية السلع التى تحدد الدولة أسعارها.

وتمكنت الجزائر بموجب هذا الاتفاق من سحب غير مشروط من حصتها مبلغ ٦٢٣ مليون وحدة سحب خاصة (وحدة السحب الخاصة تساوى ١,٤٥٦٢٣٤ دولار أمريكى) كما استفادت من قرض قيمته ٨٨٦ مليون دولار[٢٦٩].

ب- الاتفاقية الثانية STAND-BY2 (٣ يونيو ١٩٩١):

نظرًا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقدى الدولى لإنقاذها من الأزمة، والاستعانة بوصفته، وهذا بإبرام اتفاق ثانى معه فى يونيو ١٩٩١ STAND-BY2

والذى يقدم بموجبه صندوق النقد الدولى قرضًا بمقدار ٤٠٠ مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات. وأبرمت أيضًا فى نفس الوقت اتفاقًا مع البنك العالمى تتحصل بموجبه الجزائر على قرض بقيمة ٣٥٠ مليون دولار يخصص للتطهير المالى للمؤسسات الاقتصادية العمومية[٢٧٠].

ويتم الاتفاق الثانى تحت الشروط التالية[٢٧١]:

- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح طريقة تسيير الجهاز المالى المطبقة، واستقلاليته عن الخزينة تدريجيًا.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة.
- تحرير الأسعار بصورة كبيرة.
- إصلاح النظام الضريبى والجمركى.

- التحكم فى التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- التقليص من تدخل الدولة.

ولتحقيق الشروط السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات كما بينت الدراسة سابقا، منها:

- إصدار مرسوم فى فبراير ١٩٩١ لتسهيل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار فى أبريل من نفس السنة.
- إصدار قانون النقد والقرض فى أبريل ١٩٩٠ من أجل استقلالية البنك المركزى عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة.
- البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة الذى مس الكثير من السلع.

٢- برنامج الاستقرار الاقتصادى القصير المدى (١١ أبريل ١٩٩٤- ٣١ مارس ١٩٨٥):

فى بداية عام ١٩٩٤ طرأ تدهور آخر فى الاقتصاد الجزائرى، فالسياسات المتبعة سابقًا قد فشلت فى تحقيق أهداف الاتفاقيات السابقة الذكر، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورًا، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولى، وحظى بقبوله فى مايو ١٩٩٤ ويشمل برنامج المساعدة على برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادى، وهو قصير المدى، وهذا من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتمانى مدته سنة.

وكان برنامج الإصلاح القائم منذ ١٩٩٤ يهدف إلى تحقيق ما يلى[٢٩].

- وضع استراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج.
- رفع معدل النمو الاقتصادى بغية خفض البطالة تدريجيًا.

- التحكم فى التضخم ومقاربته بالمعدل العالمى الذى يتراوح بين ٣٪ و ٤٪.
- المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررًا من هذه التصحيحات الهيكلية.
- استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبى.
- تخفيض سعر صرف الدينار فى أبريل ١٩٩٤ بنسبة ٤٠,١٧٪ (1S =36DA) فى انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.
- تخفيض عجز الميزانية إلى ٠,٣٪ من الناتج المحلى الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

ويبدو أن هذه الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة، خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعر الصرف وإلغاء إعانات الدعم العامة، وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام ١٩٩٤ فى إصلاح شبكة الأمان الاجتماعى، كما صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادى إعادة جدولة الديون العمومية الخاصة بسنتى ١٩٩٤ و ١٩٩٥، حيث تم توفير حوالى ١٦ مليار دولار مما سمح بإزالة الضغوطات المالية الداخلية والخارجية[٣٠].

٣- برنامج التعديل الهيكلى (٢٢ مايو ١٩٩٥-٢١ مايو ١٩٩٨):

إن الاتفاقات السابقة كانت تهدف بالأساس إلى إحداث استقرار اقتصادى كلى بإدارة الطلب الكلى، وبالتالى تحقيق التوازنات فى الاقتصاد الكلى واحتواء

التضخم. بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلى إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلى السلعى الخدمى، وبعث النمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية فى القطاعين العام والخاص، والعمل على إعادة الهيكلة فى البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطنى.

ففى مجال الاستقرار الاقتصادى، فإن برنامج التكيف الهيكلى عمل على الاستمرار فى الإجراءات السابقة المتعلقة ببرنامج التثبيت الاقتصادى بالاعتماد على[٣١]:

- مواصلة رفع الدعم للأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات فى نهاية فترة البرنامج.
- تحرير أسعار الفائدة، ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية فى تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومى.
- التحكم فى التضخم وجعله فى مستوى مقبول.

إذا مجال الاستقرار الاقتصادى يعتمد على إدارة الطلب الكلى المتضمن أى الحد من الطلب المحلى للسياسات النقدية والمالية والسعرية المتبعة. وفى هذا السياق اعتمدت الحكومة أساسًا على التصحيح المالى القوى الذى رافقه تقييد وتخفيض للنفقات العامة، خاصة النفقات على الصحة والتعليم، أيضًا بالنسبة للأجور وإعانات الدعم والاستثمارات، مع إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص الإعفاءات الضريبية، وتطبيق الأسعار الحقيقية على سلع وخدمات القطاع العام.

وكان الانضباط المالى بمثابة الدعامة للسياسة المتشددة التى نتج عنها تخفيض نسبة السيولة من ٤٩٪ فى عام ١٩٩٣ إلى ٣٦٪ فى عام ١٩٩٦، مؤديًا بذلك إلى إزالة الزيادة فى السيولة أى تخفيض فى الكتلة النقدية[٣٢]. كما تم تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمتها الحقيقية كما بينه الجدول التالى:

تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكى

١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٢١,٨٣	٢٣,٣٤	٣٥,٠٩	٤٧,٦٨	٥٤,٧٧	٥٧,٧٣	٥٨,٧٤	٦٦,٦٤	٧٥,٢٦

المصدر: الديوان الوطنى للإحصائيات الموقع: www.ons.dz

كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسة إدارة الطلب الأكثر تشددًا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، وقد تطورت أيضًا أسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية. ذلك أن أسعار إعادة الخصم التى منحت معاملة تفضيلية لقطاعات معينة حل محلها سعر موجب عام ١٩٩٢، وألغى الحد الأقصى على أسعار الفائدة فى سوق المال فى أبريل ١٩٩٤. إذ تم زيادة سعر الفائدة الذاتية والمدينة بغرض تشجيع الادخار من جهة والحد من القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام. وتم إلغاء الدعم الحكومى عن السلع ذات الاستهلاك الواسع، وزيادة أسعار الطاقة تحت دعوى ترشيد استهلاكها.

رابعًا- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلى على الاقتصاد الجزائرى:

١- التأثير على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية:

ومن خلال تطبيق هذه الإجراءات والسياسات يُبرز الواقع الاقتصادى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق نتائج لا بأس بها على مستوى الاقتصاد الكلى، وإن كان للعوامل الخارجية دور أساسى فيها.

- انخفض معدل التضخم من٣٨,٥٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٢١,٧٪ سنة ١٩٩٥ ثم ١٨,٧ سنة ١٩٩٦ ليصل إلى ٥,١٪ سنة ١٩٩٨[٣٣].

- يسجل أيضًا انخفاض العجز في الميزانية العامة من ٨,٧٪ من الإنتاج المحلى الإجمالى سنة ١٩٩٣ إلى ٤,٤٪ سنة ١٩٩٤، وإلى ١,٤٪ سنة ١٩٩٥. بينما سجل فائض قدره ٣٪ فى ١٩٩٦ و ١,٣٪ سنة ١٩٩٧[٣٤].

- انخفاض فى سعر صرف الدينار، فمن ٣٦ د.ج /الدولار سنة ١٩٩٤ إلى حوالى ٥٨ د.ج /الدولار سنة ١٩٩٨، أى انخفاض بنسبة ٦١٪[٣٥].

- كما سجل الميزان التجارى فائضًا قدره ٥,٦ مليار دولار خلال سنة ١٩٩٧[٣٦].

- أما على مستوى ميزان المدفوعات فقد عرف هو الآخر تحسنًا سمح بمضاعفة احتياطات الصرف التى بلغت نهاية ١٩٩٦ حوالى ٤,٢٣ مليار دولار إلى ٨,٩ مليار دولار فى ١٩٨٨[٣٧].

- كما أن نسبة النمو للناتج الداخلى الخام عرفت تطورًا خلال سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلى، فبعد أن كانت نسبة النمو تعادل (-٢,١٪) فى سنة ١٩٩٣ أصبحت ٤,٦٪ فى عام ١٩٩٨[٣٨].

- وفيما يخص المديونية الخارجية، فإنها تراجعت بين ١٩٩٧ و١٩٩٨ بحوالى ٧٥٠ مليون دولار أى ٣٠ مليار دولار مقابل ٣٢,٤ مليار دولار، وتراجعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ٤٨,٤٧٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣١,٤٨٪ فى ١٩٩٦.

ما يلاحظ من المعطيات والبيانات الإحصائية السابقة أن الاقتصاد الوطنى قد حقق نتائج لا بأس بها بالنسبة للتوازن الاقتصادى الكلى بعد الانتهاء

من تطبيق البرنامج، وإن كان للعامل الخارجى (تخفيف المديونية من خلال إعادة الجدولة، ارتفاع الكميات المنتجة من البترول، وارتفاع أسعار البترول فى السوق الدولى) دور أساسى فى ذلك.

أما على مستوى إدارة العرض المتمثلة فى زيادة الإنتاج وتطويره وتحسين استغلال عوامل الإنتاج، ورفع معدلات استخدام قدرات الإنتاج للصناعات المختلفة، وتحويل هيكل الإنتاج القومى نحو التصدير، فيلاحظ من خلال الدراسة التقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلى أن الانكماش أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية. وأن القطاع المتضرر هو القطاع الصناعى، وظلت معدلات استخدام قدراته الإنتاجية متدنية للغاية، واستمر العجز المالى لمعظم المؤسسات، وهذا ما سنكشف عنه فى النقطة الموالية[٣٩].

٢ـ مجال التعديل الهيكلى (إدارة العرض):

إن بعض الإجراءات السابقة الذكر الخاصة بإدارة الطلب لها تأثير بارز على جانب العرض، وذلك من خلال إعادة توجيه أو تخصيص الموارد المحلية. وإن الإجراءات المتعلقة بإدارة العرض تهدف إلى القيام بإعادة هيكلة البنية المالية والإدارية والنقدية للمؤسسات الإنتاجية العمومية، خاصة للارتقاء بقدرتها الإنتاجية، ولإعدادها للدخول فى النظام الاقتصادى العالمى. حيث تم الاعتماد على الإجراءات اللازمة للتصحيح الهيكلى للمؤسسات الصناعية، أو ما يسمى بإعادة الهيكلة الصناعية.

وعمومًا يمكن القول أن سياسات العرض تهدف إلى رفع حجم السلع والخدمات المعروضة عند أى مستوى للطلب المحلى. وتتضمن هذه السياسات رفع الإنتاج، وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية، وتتضمن كذلك سياسات تخفيض الاختلالات التى تسببها: صلابة الأسعار، الاحتكار، الضرائب، الدعم، والقيود على التجارة.

كما تشمل إجراءات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويتم ذلك بواسطة سياسات ترويج الادخار والاستثمار، وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبى والديون والمساعدات الخارجية.

وعلى الرغم من أهمية سياسات العرض فى تحسين تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو، فإن أثرها يظهر على المدى الطويل، فإجراءات القضاء على الاختلالات فى نظام تخصيص الموارد والأسعار النسبية تتطلب مرور وقت طويل لتظهر آثارها على الصادرات والإنتاج.

وبالنسبة لآثار برنامج التعديل الهيكلى على القطاع الصناعى باعتباره قطاعًا رائدًا فى فترة التخطيط، تبدو غير مرضية فى المدى القصير خلال فترة التخطيط، وتبدو غير مرضية فى المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج.

أ - على مستوى الإنتاج:

فقد هبط مؤشر الإنتاج الصناعى بأكثر من ١١ نقطة بين ١٩٩٤ و١٩٩٧، وانخفض مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية التى تشكل هيكل الإنتاج العصرى بما يقارب ٢١ نقطة فيما بين التاريخين المذكورين. وعلى مستوى قطاع النشاط فى الصناعات التحويلية نجد[٤٠]:

- إن الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية أكثر الصناعات تضررًا، حيث انخفض مؤشر الإنتاج فيها ٦٨,٢٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٤٦,٨٪ فى سنة ١٩٩٧.
- الكيمياء والبلاستيك والدواء: انخفض مؤشر الإنتاج الصناعى فيها من ٩٤,٣٪ إلى ٧٩,٩٪ خلال ١٩٩٤ و ١٩٩٧.
- النسيج: انخفض فيها مؤشر الإنتاج من ٨٢,٥٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٤٨,٦٪ سنة ١٩٩٧.

- الجلود: انخفض فيها مؤشر الإنتاج من ٥٣,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢٣,٧٪ عام ١٩٩٧.

إن التراجع فى الإنتاج بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية، يرجع إلى ظروف المرحلة الانتقالية التى شهدها الاقتصاد الجزائرى، وإلى اقتصاد السوق الذى يتميز بالتحرير الاقتصادى أى: تحرير الأسعار ، تحرير التجارة الخارجية، تحرير قيمة الدينار والمنافسة الأجنبية. وكذلك فإن المؤسسة الصناعية العامة أو الخاصة لم تتهيأ بعد لمواجهة هذه المرحلة، حيث تواجه صعوبات مالية بسبب انخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة البنكية وضغوطات ضريبية وجمركية، ناهيك عن المنافسة من طرف المنتجات الأجنبية المستوردة.

وعمومًا تواجهها ضغوطات بيروقراطية وتنظيمية مما أدى ببعضها إلى عدم الاستمرار، وغلق أبوابها والانسحاب من السوق، إضافة إلى ضعف التأطير، وضعف التسيير قد أثر على عدم التحكم فى الإنتاج، وارتفاع التكاليف وتدنى الجودة. ولكن بالمقابل سجلت فروع الطاقة والمحروقات نموًا مطردًا، كما أن فرع مواد البناء سجل نموا فى الإنتاج ولو بدرجة أقل من فروع الطاقة والمحروقات.

ب- الجانب المالى:

نسجل المكشوف المالى الكبير الذى تفاقم بسبب الأعباء المالية الكبرى، خاصة مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلى، حيث نلاحظ فى الواقع وجود علاقة قوية بين تخفيض الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية.

لقد كانت مالية المؤسسات الصناعية العمومية إيجابية بمقدار ٨ مليارات د.ج فى سنة ١٩٩٣، بينما وصل التمويل المكشوف إلى مبلغ ١٠ مليارت فى سنة ١٩٩٤، وحوالى ٩٠ مليارًا د.ج فى سنة ١٩٩٥، ١١٣ مليارًا د.ج فى سنة

١٩٩٦ ليصل إلى ٢٠٧,٧١ مليار فى عام ١٩٩٨، مما سمح بإبراز الصلة الوثيقة بين تخفيض قيمة الدينار فى أبريل ١٩٩٤ وهدم البنية المالية للمؤسسات تدريجيًا

ج - حل العديد من المؤسسات:

إن الصعوبات التى تعانى منها المؤسسات، والتى زادت حدة تطبيق تدابير برنامج التصحيح الهيكلى فأدت إلى حل عدد كبير منها. حيث عرفت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) حل ما يقارب ٨١٥ مؤسسة، وقد مثلت المؤسسات العمومية المحلية تقريبًا ٨٣٪ من هذا الرقم، والنسبة المتبقية كانت من نصيب المؤسسات العمومية الاقتصادية[٤١].

كما نلاحظ أنّ تسجيل عدد كبير من المؤسسات المغلقة تم فى القطاع الصناعى (٥٤٪) منها ٨٦٪ مؤسسات اقتصادية محلية. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن الذى استحوذ على نسبة ٣٠٪ من مجموع المؤسسات المنحلة، وكان من بينها ٧٨٪ مؤسسات عمومية فى قطاع البناء[٤٢].

د - على مستوى الاستثمار:

بالرغم من إلغاء أساليب التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين القطاعات المحلية والاستثمارات الأجنبية[٤٣] - مع إعطاء هذا الأخير كل الضمانات الكافية والامتيازات الضريبية والجمركية، كذلك حرية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، وفتح الأسواق المالية أمام التدفقات المالية الدولية - فإننا نلاحظ ضعف وتيرة الاستثمار فى الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلى، وأن البيانات تؤكد إحجام الاستثمار الخاص الأجنبى عن الدخول للجزائر؛ لعدم توفر المناخ الملائم لذلك، وعدم ثقته فى الإدارة الجزائرية، حيث لم يسجل سوى بعض الاستثمارات فى المجال البترولى.

هـ - الصادرات:

مازال هيكل الصادرات الجزائرية يتسم بأحادية الجانب، واستمرار استحواذ البترول على أكثر من ٩٥٪ من إجمالى الصادرات الجزائرية، دون أن تسجل إدراج سلع صناعية جديدة، بالرغم من الإجراءات المتخذة التى من شأنها تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات كتخفيض قيمة الدينار بغية الوصول إلى مستواه الحقيقى السائد فى السوق لزيادة الصادرات؛ بسبب اكتسابها لقدرات تنافسية، وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها المحلية. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هل بإمكان هذا الإجراء الوصول إلى مبتغاه فى المدى الطويل؟

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية

خـاتمة:

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الجزائر بمساعدة البنك والصندوق الدوليين تبنى برنامج شامل للاصطلاح الاقتصادى، والتكيف الهيكلى وعلى أساس مجموعة من الركائز قوامها ما يلى:

١- برنامج التثبيت تحت إشراف صندوق النقد الدولى يهدف إلى استقرار الأسعار بالحد من الإنفاق، وزيادة الموارد المالية للدولة عن طريق الضرائب وغيرها. ومن أدوات التثبيت تقليل عجز الموازنة، ورفع أسعار الفائدة للحد من الإنفاق وتشجيع الادخار، وكذلك تعديل سعر الصرف كى يكبح جماح الواردات وتشجيع التصدير.

٢- برنامج زمنى بإصلاحات هيكلية مالية، وعلى مستوى الاقتصاد العام تحرير الأسعار وتخفيض القيود على الاستيراد والتصدير والاستثمار وكذلك تعديل الأسعار المحلية كى تتماشى مع الأسعار العالمية.

٣- تشجيع القطاع الخاص، وتقليص دور القطاع العام بغرض التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بأنشطة يكون فيها عادة أكثر كفاءة، بحيث تتفرغ الحكومة لمهامها الأساسية من البنية الأساسية وغيرها.

٤- الاهتمام بالقطاع المالى والمصرفى لما له من أهمية بالغة فى خدمة القطاعات المختلفة، ومن ثم تهدف برامج الإصلاح الهيكلى إلى إصلاح المرافق المالية وتطوير أسواقها، وإحكام رقابة البنك المركزى على المؤسسات المالية وفحص المراكز المالية لها، وحقنها بما يلزم من رأس المال حتى يتيسر لها القيام بمهامها على النحو المرضى. ومما لا شك فيه أن تحرير القيود السابقة، واتخاذ إجراءات تحرير تدعم الإصلاحات، سوف يكون له آثاره الإيجابية على الميزة

النسبية وعلى الصادرات الصناعية متمثلة بصفة أساسية فيما يلى:

أ - تحقيق الكفاءة والعمل وفقًا للمنافسة بما يقوى ويدعم الميزة النسبية القائمة، واكتشاف وإضافة ميزات نسبية أخرى لبعض الصناعات الجديدة، وإن التحرير وما يتضمنه من إلغاء القيود القائمة سوف يتيح للمؤسسات بالعمل وفقا لقواعد المنافسة فيما بين الصناعات القائمة، وبدون أدنى تحيز أو تدخل من جانب الإدارة الاقتصادية.

وهذا سوف ينعكس إيجابًا على الصناعة فى عدة جوانب نذكر أهمها ما يلى:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، حيث إن المنافسة تقتضى حسن استغلال عناصر الإنتاج المتاحة بما يكفل الاستخدام الأمثل لها وإلا خرجت المؤسسة من السوق.
- دفع المؤسسات الصناعية إلى إعادة هيكلة مراحلها الإنتاجية، وتبنى التكنولوجيات المتطورة ونبذ ما هو متقادم منها حتى تستطيع الاستمرار فى السوق.
- تقديم منتجات جديدة بما يكفل وجود عنصر القيادة والتنافس فى السوق لاجتذاب مزيد من المستهلكين وكسب ثقتهم، وهذا يتحقق فى ظل وجود أجهزة للبحث والتطوير لاكتشاف الفرص المواتية واختيار الأنسب لها لظروفها.
- البحث الدائم عن أسواق جديدة لضمان سرعة الانتشار، والتخفيف من حدة عدم الاستقرار، وإن هذا كفيل ليس فقط بتوسيع نطاق المنافسة فى السوق المحلى بين المنتجين المحليين، ولكن هذا الأثر يمتد أيضًا إلى السوق الخارجى.

ب- الارتباط بالسوق العالمى والتعرف على التطورات الاقتصادية بما

يؤدى إلى سرعة التغيير، ومحاولة استغلال الفرص المتوافرة فى السوق العالمى وما يرتبط بذلك من إعادة النظر فى هيكلة الصناعات التى تتزايد فيه حدة المنافسة مع الدول المتقدمة، ومن ثم إعادة هيكلة القطاع الصناعى بما يتلاءم مع إمكانية تحقيق الميزة النسبية والمنافسة فى السوق العالمى.

ج- تصحيح الآثار السلبية الناجمة عن كثافة استخدام عناصر الإنتاج التى لا تحقق من خلالها ميزات نسبية، وذلك بالتحول إلى استخدام العناصر ذات الوفرة فى السوق المحلى، وبما ينعكس آثاره على تكاليف الإنتاج، وبالتالى إيجاد أسواق جديدة للصادرات ناهيك عن استقرار التجارة الخارجية.

وهكذا فرغم التحسن فى معظم المؤشرات الكلية، والانفتاح الاقتصادى الذى عرفته الجزائر خلال الفترة الأخيرة، والتغيرات الجذرية فى معظم القوانين المتعلقة بالإنتاج والاستثمار، فإننا نلاحظ عدم تصحيح هيكل الإنتاج القومى لصالح القطاعات الأكثر حيوية منها الصناعات التحويلية وتحويلها نحو التصدير. فما زالت الشركات الجزائرية تفضل السوق المحلى على أسواق التصدير، وبالتالى الاستمرار فى ضعف القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية فى الأسواق العالمية على الأقل فى المدى القصير.

فبناء على تحديد الإمكانيات المتاحة للجزائر المادية والبشرية، وتحديد واكتشاف وتطوير المزايا النسبية الديناميكية إضافة إلى المزايا الطبيعية فإن هذا سيساعد على تحديد الصناعات الأكثر ديناميكية التى تعمل على الاندماج بكيفية إيجابية فى التقسيم الدولى الجديد للعمل من خلال تحويل المزايا النسبية الأولية إلى مزايا نسبية تنافسية.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) ضياء مجيد الموسوى: الخصخصة "آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠١، ص ٥١.

(٢) محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق: الخصخصة - آفاقها وأبعادها، ص ١٦٢.

(3) Ahmed Benbitour, l'expérience Algérienne de developpement 1962-1991, ISGP Edition, Alger 1995, p. 13.

(٤) رشيد واضح: المؤسسة فى التشريع الجزائرى، دار هومة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٥١٣.

(5) Abdelhamid Brahimi, L'économie Algérienne, OPU, Alger,1991, 389-390.

(6) Ibid. p.391.

(٧) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٤١ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٤، ص ١٥١٣.

(٨) محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، ١٩٩٣، ص ٤٥.

(٩) سعيد أوكيل: استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرارات فى إطار المنظور النظامى، جامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص ٥٦.

(١٠) إسماعيل بوخاوة وسمراء دومى: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فى مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد ٦، يونيو ٢٠٠٢، ص ٩٠.

(١١) محمد حسن بهلول: سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها فى الجزائر، ١٩٩٣، ص ٢٩٢.

(١٢) حزب جبهة التحرير الوطنى، الميثاق الوطنى ١٩٨٦، الباب الثالث، الفصل الثانى.

(١٣) ناصر دادى عدون: اقتصاد المؤسسة، ص ١٩٧-١٩٨.

(١٤) سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرارات فى إطار المنظور النظامى، مرجع سابق، ص ٢٥.

(١٥) سحنون محمد: السياسات المالية والنقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٣، ص ٢٠٤.

(١٦) هذا الجانب من الإصلاحات يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية التى شرعت الجزائر فى تنفيذها مع نهاية التسعينيات.

(١٧) بلعزوز بن على: محاضرات فى النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ١٨٣.

(18) Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie; p. 129-130.

(١٩) كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، ص٥٧.

(٢٠) قانون ١٩٩٠-١٠ المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في ١٤/٤٠/١٩٩٠، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ١٦ بتاريخ ١٤/٤٠/١٩٩٠.

(٢١) نفس المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢٢) بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص١٨٩.

(٢٣) الأرقام أعلاه، تم الحصول عليها من: عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص ٨.

(24) Abdelmadkid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, ENAG/Edition, Alger p. 09.

(25) Hocine Benissad, L'ajustement Structurel, p. 59.

(٢٦) كمال رزيق وبوعرور عمار: التصحيح الهيكلي وأثره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، ملتقى حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، ٢٠٠١، ص ٤.

(27) Hocine Benissas, l'ajustement structurel.opcit, p60.

(28) FMI, Programme STAND-BY , Avril 1994 , p 09.

(٢٩) عبد الله بلوناس: برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية يومي ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، جامعة سطيف، الجزائر، ص ٦٠.

(30) Abderrahmane Mebtoul , L'Algérie face aux défis de la mondialisation «Mondialisation et nouvelle culture économique» tom01, OPU, Alger ,2002, p. 148.

(٣١) بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٢.

(٣٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٨، ص ٢١.

(٣٣) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

(٣٤) بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٣٥) عبد المجيد بوزيدى: تسعينيات الاقتصاد الجزائرى، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣٦) نفس المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣٧) نفس المرجع السابق، ص ٤١.

(٣٨) هذه الدراسة التقييمية، قام بها المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى حول أثار التعديل الهيكلى على الاقتصاد الجزائرى.

(39) ONS, l'activité industrielle 1989-2000, commentions statistiques N° 100, 2001, p.28.

(40) CNES, rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS, 2ème session , novembre 1998, p 55.

(41) Ibid. p. 55.

(٤٢) علما أن برنامج التعديل الهيكلى يعتبر هذا النوع من الاستثمار المحور الأساسى للنمو الاقتصادى.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
منظمة الجامعة للدول العربية